مجلة المعيار ISSN :2588-2384
مجلد: 23 عدد: 45 السنة: 2019

# نظرية النحو القرآني
# دراسة تطبيقية على نائب الفاعل في القراءات المتواترة.

**نبيل مسالتي**
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
messalti_nabil@yahoo.com

تاريخ الوصول: **2018/10/08** القبول:2019/01/02 / النشر على الخط:2019/01/05
Received :……l Accepted :……l Published online :……

## الملخص:

هذا البحثُ دراسةٌ عمليةٌ تطبيقيةٌ لنَّظريةِ النَّحو القرآنيِّ، وبيانُ الصلةِ بينها وبينَ القراءاتِ المتواترةِ، وذلك أنَّ النَّحو القرآنيَّ يختلفُ مع النَّحو المألوفِ، كونَه يعتمدُ على النَّصِ القرآنيِّ وحدَهُ في الدَّرسِ النَّحويِّ استشهادًا واستدلالاً، ومن ثمَّ تقعيدًا وتأصيلاً، ولا شكَّ أنَّ الميدانَ الخصبَ لتطبيقِ نظريةِ النَّحو القرآنيِّ هو القراءاتُ المتواترةُ، فهي البستانُ المثمرُ لأمثلةِ هذه النَّظريةِ، وتظهرُ وتُزهرُ ثمارُ هذا البستانِ تحتَ ظلِّ إعرابِ أوجهِ القراءاتِ المختلفةِ، وتوجيهِ مَا أُشكلَ منها لفظًا ومعنىً.

**الكلمات المفتاحية:** نظرية النحو القرآني، النحو العربي، القراءات القرآنية، النائب عن الفاعل.

**Theory of Quranic grammar**
**An applied study on the naib elfail in the frequent readings.**

**Abstract**
The theory of Quranic grammar An applied study on (نائب الفاعل) in the frequent readings
This research is an applied scientific study of the theory of Quranic grammar and its relation to the frequent readings. The Quranic grammar is different from the conventional one, because it is based on the Quranic text alone in interference. The fertile field for the application of the Quranic theory of grammar is the frequent readings. The fruits of this orchard appear under the expression of the various readings, and the guidance of what is taken from the word and meaning.
Keywords: Quranic theory of grammar, Arabic grammar, Quranic readings.

**نظرية النَّحو القرآنيِّ**: مصطلح حديث نادى به بعض المعاصرين، محاولين الاقتصار على الشواهد القرآنية في إثبات قواعد اللغة العربية، بدلا من الاعتماد على النصوص الأخرى من شعر وأمثال وخطب[1].

**النحو العربي**: المقصود به النحو المألوف، وهو " عبارة عن القوانين والكليات المطردة التي يستنبطها العلماء من مجاري أساليب العرب ويقيسون عليها سائر كلامهم"[2].

**القراءات القرآنية**: هي "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله"[3].

**النائب عن الفاعل**: هو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، قال ابن مالك في الخلاصة المشهورة بالألفية[4]:

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِـــلٍ... فِيمَا لَهُ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِـــلِ.

**تمهيد نظري:**

واكبت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة أعرق الجامعات العربية[5] في تدريسها لمادة نظرية النحو القرآني لطلبة الدراسات العليا، مسايرة منها للدراسات النحوية الحديثة في هذا المضمار، والذي لا يُنكر أنَّ الأستاذ الباحث يلحظ تلك الدلالات الدينية الرائعة لنظرية النحو القرآني التي يجدها في نفوس الطلاب، غير أنَّه ملزم علميا بوضع هذه النظرية في إطارها الصحيح، بعيدا عن الثناء الأدبي، والرفض المبدئي.

---

[1] نظرية النحو القرآني (نشأتها تطورها ومقوماتها الأساسية)، أحمد مكي الأنصاري، ط1، 1405هـ/1985م، مطبعة دار القبلة الإسلامية. ص14.

[2] مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين ابن خلدون، ت: خليل شحادة، دط،1428هـ/2007م، دار الفكر، بيروت، لبنان. ص599.

[3] منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ت: زكريا عميرات، ط1، 1420هـ/1999م، دار الكتب العلمية، لبنان. ص9.

[4] الألفية في النحو، ابن مالك، مطبوعة بأعلى شرح ابن عقيل على الألفية، 1424هـ/2003م، دط، دت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. [باب النائب عن الفاعل، رقم البيت:242].

[5] كالجامعات العراقية، انظر: (النحو القرآني في ضوء منهج جديد، د: وفاء فياض عباس، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، العدد 222، 1438هـ/2017م، ج1ص91).

وأحسن الطرق في إثبات مثل هذه النظريات، أو ردِّها، هو الاعتماد على الجانب التطبيقي العملي لها، حيث قمت باستقراء جميع القراءاتِ المتواترة المتباينةِ في بابِ النَّائبِ عن الفاعلِ، وجعلتُها تحتَ فهرسٍ ببليوغرافيّ آخرَ المقالِ، لأستعرضَ منها أمثلةً ونماذجَ خدمتْ نظريةَ النَّحو القرآنيِّ، محافظا على الطَّابعِ العامِّ للنَّحوِ المألوف، وإنَّما اخترتُ درسَ النائبِ عن الفاعلِ قصدًا لأنَّه من أوسعِ الأبوابِ النَّحويةِ التي اختلفَ فيها النُّحاةُ، كما أنَّ التغيُّرات التي تحدُثُ بين أسلوبِ بناءِ الفعلِ للفاعلِ، وبنائهِ للمفعولِ تشملُ العاملَ والمعمولَ صرفًا ونحوًا ودلالةً، وقد وزعت عناصر البحث على النقاط الآتية:

- **أولا: القراءات الواردة في بناء الفعل الأجوف لما لم يسمَّ فاعله في ضوء نظرية النحو القرآني:**

قوله تعالى: ﴿ قِيلَ ﴾ البقرة: ١١/١٣ هود: ٤٤، ﴿ سِيٓءَ ﴾ هود: ٧٧ /العنكبوت: ٣٣، ﴿ وَغِيضَ ﴾ هود: ٤٤ ، ﴿ وَحِيلَ ﴾ سبأ: ٥٤، ﴿ وَسِيقَ ﴾ الزمر:٧١/٧٣ ، ﴿ سِيٓئَتْ ﴾ الملك:٢٧، ﴿ وَجِأْيٓءَ ﴾ الزمر:٦٩ والفجر:٢٣ .

قرأ الكسائي وهشام ورويس بإشمام* الضم كسر أوائلهن، ووافقهم ابن ذكوان في (حيل وسيق وسيء وسيئت) فقط، ووافقهم نافع وأبو جعفر المدني في (سيء وسيئت) فقط، وقرأ باقي القراء بإخلاص الكسر في الجميع[1].

فهذه الأحرف قُرِئَتْ بإشمام الضم كسر أوائلهن، وقُرِئَتْ بإخلاص الكسر، فهي تُبيِّن مذهبين في بناء الفعل المعتل العين لما لم يسمَّ فاعله، وورد عن العرب وجه ثالث لم تسعفنا به القراءات المتواترة.

* وكيفية النطق بالإشمام أن تلفظ بحركة تامة على الفاء مركبة من حركتين، جزء الضمة وهو الأقل ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، فتتمحض الياء لذلك، والفرق بينه وبين المذكور في باب الوقف أنَّ هذا يقع في الأول ويعم الوصل والوقف ويسمع، وحروفه متحركة، وذلك ضده في الجميع.

[1] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ت: على محمد الضباع، دط، دت، دار الفكر، بيروت، لبنان. ج2ص208.

فكلُّ فعل ماض أجوف مبن للمفعول فإنَّ للعرب في النطق به ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إخلاص الكسر على فاء الكلمة، وبه جاءت قراءة الجمهور وهو أفصحها.

الوجه الثاني: الإشمام وهو الإشارة إلى ضمة الفاء تنبيها على الأصل وهي تلي الأولى فصاحة.

الوجه الثالث: قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، ولم ترد فيما تواتر، ويُعبر عنها بإخلاص الضم. وعليه جاء قول الشاعر[1] :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيئًا لَيْتُ...لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيـْت.

وقال الآخر[2]:

حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إذْ تُحَاكُ...تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ.

وخلاصة ما يُستفاد من هذه القراءات المتواترة أنَّ الإشمام من أشكال بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله، وهو في المرتبة الثانية من حيث الفصاحة وكثرة الاستعمال في هذا الباب النحوي، وإنَّما قُلت بهذا لأنَّ ابن عقيل (ت769هـ) لم يُشر إلى تقديم الإشمام، ثمَّ إنَّ الوجه الثالث يُشترط في بعض صوره عدم اللبس فأُخِّر من هذه الناحية.

قال ابن مالك (ت672هـ) في الألفية[3] :

وَاكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ فَا ثُلاثِيٍّ أُعِلَّ...عَيْناً، وَضَمٌّ جَا كَ: بُوعَ، فَاحْتَمِلْ.

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ...وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَـــــبَّ.

ومن خلال هذه المعارضة في الاستدلال تبين أنَّ النحو العربي أوسع من النحو القرآني كونَه أثبت لنا لغة لم ترد في القرآن الكريم بقراءاته المتواترة.

---

[1] البيت من الرجز، وقائله رؤبة بن العجاج. انظر: (مجموع أشعار العرب، ديوان رؤبة، اعتنى به وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت. ص171).

[2] البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في أمهات الكتب التي ذكرته، ولعلَّ أوَّل من أنشده ثعلب انظر: (لسان العرب، ابن منظور، ط3، 1414هـ، دار صادر، بيروت. ج7ص282).

[3] الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، رقم البيت: 247، 248].

- ثانيا: الصور التي يرد عليها نائب الفاعل من واقع اختلاف القراءات في ضوء نظرية النحو القرآني:

**1. يقع نائب الفاعل اسما ظاهرا، وشاهد ذلك من واقع اختلاف قراءات الآيات الآتية:**

قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ آل عمران: ١٤٦

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو البصري ويعقوب الحضرمي بضم القاف وكسر التاء من غير ألف. وقرأ باقي القراء بفتح القاف والتاء بينهما ألف[1].

(كأين) هنا بمعنى (كم) الخبرية، فهي مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، و(من نَبِيٍّ) من: حرف جر زائد، (نبي): اسم مجرور لفظا منصوب محلا، على أنَّه تمييز (كأين).

فالفعل (قَاتَل) قُرِئَ بالبناء للفاعل، و(ربيون) فاعل، والجملة الفعلية (قاتل معه) حينها صفة للنبيِّ لا غير.

ويجوز أن يكون فاعل (قاتل) ضميرا مستترا تقديره: هو يعود على (نبيّ)، وحينئذ يكون (ربّيّون) مبتدأ مؤخّرا خبره الظرف (معه)، والجملة (معه ربيون) في محلّ نصب حال من الضمير الفاعل في (قاتل)، لأنَّ الضمائر من المعارف.

وتصبح جملة (قاتل معه ربّيّون) في محلّ رفع خبر المبتدأ (كأيّن)، ويجوز أن تكون الجملة نعتا لـ(نبيّ) في محلّ جرّ تبعا للفظ، أو في محل نصب تبعا للمحل، وخبر (كأيّ) جملة (معه ربّيّون) ... أو الخبر محذوف تقديره: مضى، وجملة (معه ربّيّون) تصبح نعتا ثانيا لـ(نبيّ).

وقُرِئَ (قُتِل) بلا ألف مبنيا للمفعول، و(ربيون) نائب الفاعل، والجملة الفعلية (قُتِلَ معه) صفة كذلك، ويجوز أن نخرجها على الأوجه الإعرابية التي ذكرناها في أسلوب بناء الفعل للفاعل، ومحمل ذلك أنَّ أسلوب البناء للمفعول يتضمن معنى التجهيل، فهو يشبه النكرة[1].

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

وبناء على هذا التباين بين القراءتين نقرر قاعدة في نظرية النحو القرآني توافق قاعدة في النحو المألوف، وهي أنَّ الجمل بعد المعارف المحضة أحوال، وبعد النكرات المحضة صفات[2].

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ يوسف: ١١٠

قرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم بنون واحدة مع تشديد الجيم وفتح الياء.

وقرأ باقي القراء بنونين الثانية ساكنة مخفاة عند الجيم، مع تخفيف الجيم وإسكان الياء[3].

فرسمت بنون واحدة مع تشديد الجيم وفتح الياء على البناء للمفعول، ونائب الفاعل لفظ (من).

ورسمت بنونين، الثانية ساكنة مخفاة عند الجيم، مع تخفيف الجيم وإسكان الياء على البناء للفاعل[4].

فإذا رجعنا إلى النحو المألوف نجد النحاة اشترطوا في نائب الفاعل إذا لم يكن مفعولا به التصرف والاختصاص، وهو ما عبَّر عنه ابن مالك (ت672هـ) بالقابلية والنِّيابة الحريَّة في قوله[5] :

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ...أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَـــابَةٍ حَرِي.

ولنترك المجال لابن هشام (ت761هـ) يشرح لنا هذا الشرط: " ولا يجوز نيابة الظّرف والمصدر إلَّا بثلاثة: أحدها: أن يكون مُختصًّا فلا يجوز (ضُرِبَ ضربٌ)، وَلَا (صِيمَ زمنٌ)، وَلَا (اعْتُكِفَ مَكَانٌ)، لعدم اختصاصها، فإن قلت: (ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ)، و(صِيمَ زمنٌ طَوِيلٌ)، و(اعْتُكِفَ مَكَانٌ حَسَنٌ)، جاز لحصول الاختصاص بالوصف.

---

[1] الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط1، 1404هـ/1984م، دار المأمون للتراث، دمشق. ج3ص83، 84.

[2] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ت: د: مازن المبارك ومحمد علي، ط6، 1985م، دار الفكر، دمشق، ص560.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص296.

[4] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: د: محي الدين رمضان، ط5، 1418هـ/1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت. ج2ص17.

[5] الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، رقم البيت: 250].

الثَّانِي: أَن يكون متصرفا لا ملازما للنصب على الظَّرفيَّة أَو المصدريَّة، فلا يجوز: (سُبْحَانَ الله) بالضَّم على أَن يكون نَائِبا مناب فَاعل فعله المُقدر؛ على أَنَّ تَقدِيره: (يُسبح سُبْحَانَ الله)، و(لَا يجاء إِذا جَاءَ زيد) على أَنَّ (إِذا) نائبة عَن الفاعل لأَنَّهما لَا يتصرفان..."[1].

وبناء على ما تقرر في النحو المألوف من أنَّه إذا خلا الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله باسْمٍ تسلط عليه بالرفع لا غير، يتقرر أنَّه لا يُشترط في النائب عن الفاعل التصرف، فـ (من) هنا مبنية لأنَّها اسم موصول تسلط عليها الفعل.

ويُمكن أن نبرهن على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ ﴾ الزمر: ٦٨، فـ (أخرى) يحتمل أن تكون في موضع نصب، والنائب هو الجار والمجرور مشاكلة مع سابقتها، ويحتمل أن تكون هي النائب عن الفاعل كما جاءت في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ الحاقة: ١٣، ولا يخف أنَّها تُشبه ما لا ينصرف من ناحية أنَّها ممنوعة من الصرف، كما أنَّ آخرها عاجز على تحمل الحركات كونها مقصورة[2].

وانطلاقا من نظرية النحو القرآني التي تعتمد على القراءات المتواترة في أمثلتها وشواهدها، يتقرر أنَّه لا يُشترط في النائب عن الفاعل إذا لم يكن مفعولا به التصرف والاختصاص، وهي تخالف بذلك النحو المألوف.

يقع نائب الفاعل ضميرا مستترا، وشاهد ذلك من واقع اختلاف قراءات الآيات الآتية:

قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ ﴾ الفرقان: ١٨

قرأ أبو جعفر المدني (أن نتخذ) بالبناء للمجهول ونائب الفاعل الضمير المستتر تقديره (نحن)، يعود على الواو في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ ﴾ الفرقان: ١٨، و(من دونك) متعلق بـ(نتخذ)، و(من)

[1] شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ت: محمد محي الدين، ط10، 1383هـ. ص189.

[2] تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض، ط1، 1413هـ/1993م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج7ص423.

زائدة لتأكيد النفي و(أولياء) حال، وقرأ باقي القراء بفتح النون وكسر الخاء على البناء للفاعل، والفاعل ضمير تقديره (نحن) يعود على الواو في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ ﴾ الفرقان: ١٨، أيضا و(من دونك) متعلق بـ(نتخذ)، و(من) زائدة و(أولياء) مفعول به[1].

والآية وكذا القراءة استشهد بها ابن مالك (ت672هـ) حيث يقول في حديث عن زيادة (من) في الإيجاب: "وأشرت بقولي وربَّما دخلت على حال إلى قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء وأبي جعفر... في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ الفرقان: ١٨، بالبناء للمجهول"[2].

ففي قراءة الإمام أبي جعفر المدني إشكال نحويٌّ، وسبب الإشكال ووجهه: أنَّ لفظ (أولياء) مفعول على قراءة الجمهور ولا يصلح أن يكون مفعولا ثانيًا على قراءة الإمام أبي جعفر إلا إذا كانت (من) غير موجودة لأنَّ كلمة (من) لا تزاد في المفعول الثاني؛ وهذا بناء على ما تقرر عند النحاة في النحو المألوف.

قال الزجاج (ت311هـ): "وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ، وإنَّما كانت خطأ لأنَّ (من) إنَّما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولا أولا، ولا تدخل على مفعول الحال، تقول: ما اتخذت من أحد وليّا، ولا يجوز: ما اتخذت أحدا من ولي لأنَّ (من) إنَّما دخلت لأنَّها تنفي واحدا في معنى الجميع، تقول: ما من أحد قائما، وما من رجل محبا لما يضره، ولا يجوز: ما رجل من محب ما يضره، ولا وجه لهذه القراءة"[3].

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص333.

[2] شرح التسهيل، ابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط1، 1414هـ/1990م، هجر للطباعة، مصر. ج3ص139، 140.

[3] معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ت: د: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، 1408هـ/1988م، عالم الكتب، بيروت. ج4ص60، 61.

وبناء على النحو العربي ضعفها ابن عطية (ت542هـ) قائلا: "ويضعف هذه القراءة دخول (من) "[1].

ولقوة الإشكال في قراءة الإمام أبي جعفر المدني عمد إلى تخريجها ابن الجزري (ت833هـ) في كتابه (النشر في القراءات العشر) وردَّ على من ضعفها، وليس من منهجه أن يوجه القراءات في هذا الكتاب إلا إذا احتاج المقام مثل هذا.

وإذا أردنا أن نُجمل كلام العلماء في توجيه قراءة البناء للمفعول انحصر لنا الكلام فيما يأتي:

التوجيه الأول: ما ذكره ابن جني (ت392هـ)[2]، واختاره ابن الجزري (ت833هـ)[3]، وهو: أن يكون (من أولياء) حالا و(من) زائدة لمكان النفي المتقدم في صدر الآية كما يقول القائل: ما اتخذت زيدا من وكيل، والمعنى ما كان لنا أن نعبد من دونك ولا نستحق الولاء ولا العبادة.

وقد رفض السمين الحلبي (ت576هـ) أن تكون زائدة معللا بأنَّ ذلك لم يُسمع في لغة العرب[4].

وعُلِّقَ على رفضه هذا: " ولم أجد من اعترض على هذا الإعراب غيره، وعدم علمه بذلك ليس علما بعدم الوجود، فقد يحتمل أن يكون مثل ذلك موجودا وغير ممنوع، والله أعلم"[5].

وأجود من هذا الرد القول بوجود مثل هذا الأسلوب في النص القرآني، وهي قراءة الإمام أبي جعفر، لأنَّ محل الخلاف في توجيهها، وليس في ثبوتها فهي قراءة متواترة.

---

[1] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد بن عطية الأندلسي، ت: الرحالة الفاروق وآخرون، ط2، 1428هـ/2007م، دار الخير، بيروت، لبنان. ج6ص426.

[2] المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: على النجدي ناصف ود: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، دت، لجنة إحياء التراث الإسلامي. ج2ص119، 120.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2، ص333.

[4] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ت: د: أحمد محمد الخراط، دط، دت، دار القلم، دمشق. ج8ص466.

[5] مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، عبد العزيز بن علي الحربي، ط1، دت، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية. ص379.

التوجيه الثاني: أن يكون الفعل (نتخذ) متعديا إلى مفعولين:

المفعول الأول: هو الضمير المستتر وجوبا.

المفعول الثاني: محذوف تقديره معبودين، و(من دونك) متعلق به، ولفظ (من أولياء) حال، كما أعربت في الوجه الذي اختاره ابن الجزري، وهذا المفعول المقدر يفهم من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الفرقان: ١٧ في الآية التي قبلها[1].

فالنحاة استشكلوا هذه الآية انطلاقا من قولهم بعدم جواز اجتماع أدَاتَيْ تعديَّة على معمول واحدٍ، وليس لهم عليه دليل؛ بل صريح قراءة أبي جعفر يردُّ ذلك، فلا حاجة تدعو للقول بزيادة حروف الجر حينها، لأنَّ الأصل عدم الزيادة.

ويُستفاد من هذه القراءات المتواترة جملة من القواعد التي تخدم نظرية النحو القرآني، نجملها فيما يلي:

الحال يسد مسد المفعول الثاني، وهو ما سماه الزجاج (ت311هـ) مفعول الحال.

جواز دخول (من) على الحال في قراءة البناء للمفعول.

جواز دخول (من) على المفعول الثاني في قراءة البناء للفاعل.

المفعول به يُعرب حالا إذا بُني عامله للمفعول ولم يكن هو نائبا للفاعل، شرط أن يكون مشتقا.

يقع نائب الفاعل ظرفا متصرفا، وشاهد ذلك من واقع اختلاف قراءات الآيات الآتية:

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ الممتحنة: ٣

قرأ عاصم ويعقوب بفتح الياء وإسكان الفاء وكسر الصاد مخففة، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بضم الياء وفتح الفاء وكسر الصاد مشددة، وروى ابن ذكوان بضم الياء وفتح الفاء والصاد مشددة، واختلف عن هشام فروي عنه كذلك، وروي عنه بضم الياء وإسكان الفاء وفتح الصاد مخففة، وكذلك قرأ الباقون[2] .

[1] مشكل القراءات للحربي: ص381.

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص387.

قُرِئ الفعل (يَفصِل) على وزن يَضرب مبنيا للفاعل، وقُرِئَ (يُفصَلُ) مبنيا للمفعول، ونائب الفاعل الظرف (بينكم)، والذي حملنا على هذا الإعراب أنا وجدنا قراءة أخرى لهذه الكلمة في موضع آخر جاءت معربة، بل كانت في موضع رفع فاعل، وهي قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ الأنعام: ٩٤، فقُرِئَ[1] (بينكم) بالرفع على أنَّه فاعل، وبالفتح على أنَّه مبني على الفتح في محل رفع فاعل على أحد الأوجه في إعرابه.

كما يُمكن أن يكون على قراءة النصب ظرفا والفاعل مضمر على تقدير: تقطع الوصل بينكم، ويمكن أن يكون وصفا لمحذوف على تقدير: تقطع شيء بينكم[2].

وبناء على أنَّه يثبت لنائب الفاعل جميعُ ما يثبت للفاعل من تأنيث وتذكير وتقديم وتأخير و...، كما هو مقرر في النحو المألوف، وتوظيفا لنظرية النحو القرآني في الاستشهاد بالقراءات المتواترة يتقرر أنَّ الظرف المتصرف ينوب مناب الفاعل.

يقع نائب الفاعل ضميرا متصلا، وشاهد ذلك من واقع اختلاف قراءات الآيات الآتية:

قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ البقرة: ٢٢٩

قرأ بضم الياء حمزة وأبو جعفر ويعقوب، وقرأ الباقون بفتحها.3

فمن قرأ (يَخافا) بناه للفاعل وأسند الفعل إلى الزوجين، ومن قرأ (يُخافا) بناه للمفعول، وأصله إلا أن يخاف الحكام والولاة الزوجين؛ فحذف الفاعل وأسند الفعل للمفعول.

وحجَّة قراءة البناء للمفعول أنَّ الفاعل في الحقيقة والخائف هم الولاة والحكام، يخافون الزوجين على ألا يقيما حدود الله، فحذف الفاعل وناب عنه المفعول، وهو ضمير الزوجين، ويدل على هذه القراءة

[1] المصدر نفسه: ج2ص260.

[2] التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ت: على محمد بجاوي، دط، 1396هـ/1976م، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر. ج1ص522.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص227.

قوله بعدها: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ البقرة: ٢٢٩، فجعل الخوف لغير الزوجين ولم يقل: (فإن خافا).

وحجَّة قراءة البناء للفاعل إسناد الفعل إلى ضمير الزوجين، والمعنى إلا أن يظنا أو يعلما ألا يقيما حدود الله، ولا يحتاج إلى تقدير الجار في هذه القراءة لأنَّه يُقال: خفت الرجل والشيء كقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ ﴾ آل عمران: ١٧٥.[1]

وممَّا هو مقرر في كتب النحو المألوف أنَّ الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، والفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جرٍّ، نحو: (مررت بزيدٍ)، وقد يُحذف حرف الجر سماعا فيصل إلى مفعوله بنفسه، نحو: (مررت زيدا).

وعليه: يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر، فإن حُذف حرف الجر سماعا انتُصب المجرور، قال الشاعر[2] :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا... كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ.

والشاهد: (تمرون الديار)، حيث حذف الجار وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورا فنصبه، وأصله (تمرون بالديار)، ويُسمى عند النحاة الحذف والإيصال، وهو قاصر على السماع، ولا يجوز في سعة الكلام إلا إذا كان المجرور مصدرا مؤوَّلا من (أنّ) الناسخة مع اسمها وخبرها، أو من (أن) المصدرية مع فعلها.

وإذا طبقنا نظرية النحو القرآني نجد أنَّ قراءة الباب أفصح من قول الشاعر ثبوتا ودلالة، ففيها دليل على مذهب الجمهور أنَّه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنَّ) و(أنْ)، بل يُقتصر فيه على السماع

[1] حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمان بن زنجلة، ت: سعيد الأفغاني، ط5، 1418هـ/ 1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. ص135.

[2] البيت من الوافر وقائله جرير، انظر: ديوان جرير، دط، 1406هـ/1986م، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ص416، وصدره: (أتمضون الرسوم ولا تُحيَّى ...)، والرواية التي استشهدت بها أشهر، وحكم المبرد بشذوذ غيرها، انظر: الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1417هـ/1997م، دار الفكر العربي، القاهرة. ج1ص33.

خلافا للأخفش الصغير (ت315هـ)، فإنَّه يجيز الحذف مع غيرهما قياسا، شرط تعين الحرف ومكان الحذف[1].

ولنا في محل (أَلَّا يُقِيمَا) عند حذف حرف الجر: النَّصب والجر، والرفع على أنَّها بدل اشتمال، وبناء على نظرية النحو القرآني نخلص إلى أنَّ بدل الاشتمال كما يأتي من الفاعل يأتي من نائب الفاعل.

قال ابن مالك (ت672هـ) في الخلاصة[2] :

وَعَـــدِّ لازِماً بِحَرْفِ جَـــرٍ...وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَـــرِّ.

نَقْلاً وَفِي (أَنَّ) و(أَنْ) يَطَّرِدُ...مَعَ أَمْنِ لَبْسٍ: كعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا.

**2. يقع نائب الفاعل مصدرا، وشاهد ذلك من واقع اختلاف قراءات الآيات الآتية:**

قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ﴾ النساء: ١٤٠

قرأ عاصم ويعقوب بفتح النون والزاي، وقرأ الباقون بضم النون وكسر الزاي[3] .

فقراءة (نَزَّل) بصيغة المبني للفاعل وهو الله تعالى، والمصدر المؤوَّل من (أن) وما بعدها مفعوله.

وقراءة (نُزِّل) بصيغة المبني للمفعول، ونائب الفاعل (أن) وما دخلت عليه، والتقدير: وقد نزل عليكم المنع من مجالسة الكفار إذا سمعتموهم يكفرون بآيات الله[4] .

ويتضح لنا أنَّ نائب الفاعل هو المصدر المؤوَّل، وهو المفعول به في قراءة بناء الفعل للفاعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ الجن: ٢٨

روى رويس بضم الياء، وقرأ الباقون بفتحها[1] .

---

[1] شرح ابن عقيل على الألفية: ج1ص420، 421.

[2] الألفية في النحو لابن مالك: [باب الفعل المتعدي، رقم البيت: 272، 273].

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص253.

[4] البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ت: طه عبد الحميد طه، دط، 1400هـ/1980م، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ج1ص270.

قُرِئَ (ليَعلم) مبنيا للفاعل، وهو الله تبارك وتعالى، وقُرِئَ مبنيا للمفعول، ونائبه المصدر المؤوَّل.
وفيه أنَّ نائب الفاعل هو المصدر المؤوَّل، وهو المفعول به في قراءة بناء الفعل للفاعل.

**3. يقع نائب الفاعل جارا ومجرورا، وشاهد ذلك من واقع اختلاف قراءات الآيات الآتية:**

يمنع الكوفيون قيام الجار والمجرور مقام النائب عن الفاعل إلا مع حرف الجر الزائد نحو: (ما ضُرِبَ من أحد)، فإن كان حرف الجر غير زائد لم يجز ذلك عندهم باتفاق، وعللوا ذلك أنَّه لا يجوز أن يكون الاسم المجرور في موضع رفع، واختلفوا بعد هذا الاتفاق في الذي أُقيم مقام الفاعل على أقوال، ومذهب البصريين أن يُقام الجار والمجرور مقام الفاعل إذا حُذف نحو: مُرَّ بزيد، بل عزاه السيوطي (ت911هـ) للجمهور وهو المذهب الأسهل2، لذا اعتمدته في تخريج وإعراب القراءات الآتية:

قوله تعالى: ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾ الإسراء: ١٣.
قرأ أبو جعفر بالياء وضمها وفتح الراء، وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء.
وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر الراء[3].

ظاهر قراءة الإمام أبي جعفر أنَّه قد أُنيب الجار والمجرور مع وجود المفعول به، وقد دفع هذا التوهم ابن يعيش (ت643هـ) فقال: " ليس قراءة الإمام أبي جعفر يزيد بن القعقاع (ويخرج) بالياء وبناء الفعل للمجهول ونصب (كتابا) على أنَّه مفعول به، بل إنَّ الذي أقيم مقام الفاعل مفعول به مضمر في الفعل يعود على الطائر في قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾ الإسراء: ١٣، (وكتابا) منصوب على الحال والتقدير: ويخرج له يوم القيامة طائره أي عمله كتابا أو مكتوبا، وهو محذوف في قراءة

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص392.
[2] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر. ج1ص587.
[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص306.

الجماعة أي ونخرج له يوم القيامة كتابا، أي ونخرج له طائره، أي عمله كتابا، ويؤيد ذلك قراءة يعقوب (ويخرج) بالبناء للفاعل أي يخرج عمله كتابا"[1] .

وكلام ابن يعيش (ت643هـ) بناء على النحو العربي المألوف في عدم جواز إنابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به، وهو كلام وجيه بناء على هذه القاعدة، ولكنَّه يُخالف عندما قدر أن يكون نائب الفاعل محذوفا، ويرد عليه مثل الذي أورد هو على القوم، فلقد كان يكفيه أن يقول: إنَّ الجار والمجرور في قراءة بناء الفعل للمفعول هو الذي ناب عن الفاعل، ولا يحتاج بعدها إلى تقدير، إذ الأصل عدمه.

ووجه الإشكال في قراءة البناء للمفعول أنَّ (خرج) من اللازم غير المتعدي إلى مفعول، فما الذي نصب (كتابا) الذي هو مفعول به من الفعل نفسه على قراءة الجمهور؟ وأين نائب الفاعل؟ هذا من جهة الإعراب، وأمَّا من جهة المعنى فالإشكال فيه من حيث تعين الذي يخرج للإنسان، هل هو العمل أو ماذا؟

وعند إعراب قراءة الجمهور (السبعة وخلف) نجد أنَّ الفاعل هو ضمير مستتر وجوبا، و(كتابا) مفعولا به لـ(نخرج)، وهذا واضح لا غموض فيه ولا إشكال2، وإذا طبقنا النحو العربي نقول: إنَّ نائب الفاعل في قراءة البناء للمفعول هو ضمير مستتر جوازا يعود على (طائره) في الآية، والمعنى: ويُخْرَجُ له طائره، وبهذا التقدير والإعراب يزول الإشكال، وينجلي المعنى، ويظهر الإعراب في (كتابا) الذي كان مفعولا في قراءة الجمهور، ويُعرب حالا في قراءة الإمام أبي جعفر المدني، لأنَّه مشتق والأصل في الحال الاشتقاق.

[1] شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، 1422 هـ /2001 م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ج4ص314.

[2] الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، ت: د: عمر حمدان الكبيسي، رسالة دكتوراه، 1408هـ، جامعة أم القرى. ج2ص751، 752.

والمعنى: ويوم القيامة يخرج العمل (وهو المعبر عنه بالطائر) في حال كونه كتابا يلقاه منشورا[1] .

وهذا التوجيه هو الصحيح الفصيح من حيث المعنى الذي لا يُختلف فيه على حسب النحو المألوف.

أمَّا من حيث اللفظ وتطبيقا لنظرية النحو القرآني فإنَّه لا يتعين أن ينوب المفعول به عن الفاعل، بل ذلك هو الغالب لا الواجب؛ ثم قد يكون الجار والجرور هو نائب الفاعل –خاصةً إذا كان الفعل لازما –ولا نحتاج حينها إلى تقدير إذ الأصل عدمه.

قال ابن مالك (ت672هـ) في الألفية[2] :

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ...أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَـــابَةٍ حَرِي.

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ...فِي اللفظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَـرِدْ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾ النور: ٣٦ – ٣٧

قرأ ابن عامر وأبو بكر بفتح الباء، وقرأ الباقون بكسرها[3] .

قُرِئَتْ (يُسبِّح) مبنيا للفاعل وهو (رجال)، وقُرِئَتْ بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل أحد المجرورات الثلاثة، والأولى منهم شبه الجملة (له)، لأنَّ الذي يلي العامل أولى به.

ويبعُد أن يكون (رجال) نائب فاعل لأنَّ المعنى يمنعه، فهو فاعل لفعل محذوف دلَّ عليه (يسبح) كأنَّه قيل من يسبحه فقيل رجالٌ.

وعليه جاء قول الشاعر[4]:

لِيُبْك يَزِيدُ ضَارِعٌ لخصُومَةٍ ... ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ.

---

[1] الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله القرطبي، ت: د: عبد الله التركي مع محمد رضوان عرقسوسي، ط1، 1427هـ/2006م، مؤسسة الرسالة، بيروت. ج13ص40، 41.

[2] الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، رقم البيت: 250، 251].

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص332.

[4] البيت من الطويل ذكر سيبويه أنَّ بعضهم أنشده للحارث بن نهيك، انظر: الكتاب، أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر، ت: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ/1988م. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر. ج1ص288.

**والضارع**: الذليل، **والمختبط**: طالب المعروف، **وتطيح**: تهلك.

والشاهد: ارتفاع (يزيد) لقيامه مقام الفاعل، وقوله: (ضارع): مرفوع بفعل محذوف، ولا يجوز أن يرتفع بالفعل المذكور؛ لأنَّ (يزيد) قد ارتفع به، فتعين أن يرتفع بفعل محذوف مقدر دلَّ عليه قوله: (ليبك) كأنَّه لما قال: ليبك يزيد، عُلِم بهذا الأمر أنَّ هناك من يبكيه مأمورًا بالبكاء، فقال: من يبكيه؟ قال: يبكيه ضارع.

ويُقرر في النحو العربي أنَّ فعل الفاعل كما يُحذف وجوبا بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين على مذهب البصرين، يُضمر جوازا إن أُجيب به نفي أو استفهام محقق أو مقدر، فحذفه لمجيئه في جواب استفهام محقق كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ العنكبوت: ٦١، فلفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف تقديره: خلقها الله.

وحذفه لمجيئه في جواب استفهام مقدر، كما في قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾ النور: ٣٦ – ٣٧، الفعل (يسبح) بالبناء للمفعول، فيكون الجار والمجرور (له) نائب الفاعل، وكلمة (رجال) بالرفع فاعل لفعل محذوف دلَّ عليه استفهام ضمني مقدر، كأنَّه لما قيل يُسَبَح له فيها بالغدو والأصال، قيل من يسبحه؟ فقيل: يُسبحه رجال، فحُذف الفعل دلالة عليه[1].

ويُعزز هذا الإعراب أنَّه وقع جواب جملةٍ قُدِّم فيها الفعل، وحقُّ الجواب أن يُشاكل السؤال في اللفظ، بالإضافة إلى ثبوت فاعلية الاسم في قراءة الجمهور ببناء الفعل للفاعل.

وبناء على نظرية النحو القرآني، واستشهادا بقراءة ابن عامر، يتقرر أنَّه إذا منع المعنى الاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمفعول أن يكون نائب فاعل قدرنا نائبا للفاعل محذوفا؛ إن لم يُوجد في الجملة من ينوبه، وإن لم يمنع المعنى فالأولى أن يكون الاسم المرفوع هو نائب الفاعل، وهذا كذلك غير متعين؛ لاحتمال أن يكون هذا الاسم المرفوع خبرا أو مبتدأ قسيمه محذوف، خاصة إذا علمانا أنَّ احتياج طرفي الجملة الاسمية لبعضهما أولى من احتياج الفعل لفاعله أو نائبه، وعليه فإنَّ صنيع النحاة في النحو

[1] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي : ج8ص410.

المألوف، أنَّه متى خلا فعل مبني لما لم يسمَّ فاعله باسم رفعه قاعدة غير مطردة، بل لا بُدَّ أن تُقيَّد بما لو لم يمنع من ذلك المعنى.

وهذا ما أشار إليه خالد الأزهري (ت905هـ) في قوله: "ولا يصح إسناد (رجال) إلى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى؛ لأنَّ الرجال ليسوا مسبَّحين بفتح الباء، بل مسبِّحين بكسرها"[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الجاثية: ١٤

قرأ أبو جعفر (ليُجزَى) ببناء الفعل لغير الفاعل، وقرأ الباقون (لِيَجزِيَ) ببناء الفعل للفاعل[2].

فهي شاهد على جواز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به[3].

قال ابن مالك (ت672هـ): " فلو كان في الجملة مفعول به لم ينب عن الفاعل غيره عند البصريين إلا الأخفش فإنَّه والكوفيين يجيزون نيابة بعض الثلاثة (المصدر والظرف والجار والمجرور) عن الفاعل مع وجود المفعول، وبقولهم أقول في هذا لثبوت السماع به، وأقوى الشواهد في ذلك قراءة الإمام أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الجاثية: ١٤، فأسند (يجزي) إلى الجار والمجرور، ونصب قوما وهو مفعوله"[4].

ففي قراءة البناء للمفعول إشكال نحوي، ووجهه أن يكون القائم مقام الفاعل هو(قوما)، ولكنَّه منصوب فلا يصح أن يقوم مقامه، وحينئذ لا بُدَّ من أحد أمرين:

إمَّا أن يقال: نائب الفاعل هو الجار والمجرور في قوله تعالى ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الجاثية: ١٤

---

[1] شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد الأزهري، ط1، 1421هـ/2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج1ص400.

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص372.

[3] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ت: د: عبد الإله النبهان، ط1، 1416هـ/ 1995م، دار الفكر دمشق. ج1ص160، 161. شرح التسهيل لابن مالك: ج2ص128.

[4] عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ت: عدنان الدوري، 1397هـ/1977م، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف بالعراق. ج1ص187.

وإمَّا أن يقال: نائب الفاعل مقدر.

أمَّا الأوَّل فمحل النزاع، لأنَّهم يقولون: لا ينوب الجار والمجرور ولا غيره مع وجود المفعول به.

وأمَّا الثاني: فلاختلافهم في تقديره.

وبسبب هذا الإشكال القوي لحنها الفراء (ت207هـ) في الظاهر[1] ، ومنع مثل ذلك البصريون ظاهرا وباطنا[2] .

ويُمكن أن نحمل كلام العلماء في توجيه هذه القراءة فيما يأتي:

التوجيه الأول: أنَّ نائب الفاعل هو ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل، وتقديره: ليجزي الجزاء قوما، فيكون (قوما) مفعولا به ثانيا، وهذا قال عنه السمين الحلبي (ت576هـ): "وفيه نظر لأنَّه لا يُترك المفعول به، ويُقام المصدر، ولا سيما مع عدم التصريح به"[3]، ولم يستقم عند ابن الأنباري (ت577هـ)[4]، واستبعده العكبري (ت616هـ)[5] ، وحكم عليه ابن يعيش (ت643هـ) بالشذوذ والقلة[6] .

التوجيه الثاني: أن يكون التقدير: ليجزى الخير قوما، على أن (الخير) مفعول به في الأصل، وهو كقول القائل: جزاك الله خيرا.7

وإقامة المفعول الأوَّل أو الثاني مقام الفاعل جائز إذا أُمن اللبس، حيث قال ابن مالك (ت672هـ)[8] :

---

[1] معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد على النجار وآخرون، دط، دت، الدار المصرية للتأليف والترجمة. ج3ص46.

[2] إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ت: الشيخ خالد العلي، ط2، 1429هـ/2008م، دار المعرفة، بيروت، لبنان. ص966.

[3] الدر المصون للسمين الحلبي: ج9 ص645، 646.

[4] البيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري: ج2ص365.

[5] التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ص1151، 1152.

[6] شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش: ج4ص314.

[7] التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ص1152.

[8] الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، رقم البيت: 252].

وَبِاتفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثّانِي مِنْ...بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ.

والفعل (جزى) من باب الفعل (كسا)، وهي الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

التوجيه الثالث: أن يكون النائب عن الفعل هو الجار والمجرور في (بما كانوا يكسبون) وأجاز ذلك الأخفش (ت215هـ) من البصريين _ شرط تقدم النائب_، والكوفيون مطلقا[1] .

وعلى مثل هذه القراءة جاء قول الشاعر[2] :

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلا سَيِّدًا...وَلَا شَفَى ذَا الغَيِّ إلا ذُو هُدَى.

والشاهد: (بالعلياء) وهو نائب مناب الفاعل مع وجود المفعول به (سيدا).

وإلى ذلك أشار ابن مالك (ت672هـ) بقوله[3] :

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ...فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ.

التوجيه الرابع: أنَّ نائب الفاعل مضمر يعود على الغفران المفهوم من قوله (يغفروا) والتقدير: ليجزي الغفران قوما، أفاده الصبان (ت1206هـ) في حاشيته على الأشموني (ت900هـ) ونسبه للجمهور[4].

[1] شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان، الأشموني، ت: طه عبد الرؤوف سعد، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر. ج1ص421، 422.

[2] البيت من الرجز المشطور، وقائله رؤبة بن العجاج، (مجموع أشعار العرب لوليم بن الورد، ديوان رؤبة: ص173).

[3] الألفية في النحو لابن مالك: [باب النائب عن الفاعل، رقم البيت: 251].

[4] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، ط1، 1417هـ/1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج2ص422.

وهذا الوجه الراجح بالنسبة لما ذكره علماء النحو العربي، لصحة التقدير فيه، ولسلامته من الاعتراض، والأصح منه -اعتمادا على نظرية النحو القرآني-القول بجواز إنابة الجار والمجرور، ومثله المصدر والظرف مناب الفاعل مع وجود المفعول به الصريح، كما في قراءة أبي جعفر.

وبناء على ما قدمنا يتضح: أنَّه لا يتعين للقيام مقام الفاعل المفعول به خلافا للبصريين[1] ووفاقا للكوفيين الذين قالوا إنَّه أولى لا واجب، بدليل القراءة المتواترة في قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا﴾ الجاثية: ١٤ .

**ملحق: فهرس ببليوغرافي للأفعال التي اختلف فيها القراء بين بنائها للفاعل وبنائها للمفعول.**

| الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله | أصحاب قراءة البناء للمفعول | نائب الفاعل |
|---|---|---|
| ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾البقرة: ٥٨: الأعراف: ١٦١ | المدنيان وابن عامر ويعقوب، 215/2 | اسم ظاهر |
| ﴿قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾ آل عمران: ١٤٦ | البصريان ونافع وابن كثير، 242/2 | اسم ظاهر |
| ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾آل عمران:١٨١ | حمزة بن حبيب وحده، 245/2 | اسم ظاهر |
| ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ النساء: ٢٤ | أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وحفص، 249/2 | اسم ظاهر |
| ﴿لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ﴾ النساء: ٤٢ | البصريان وعاصم وابن كثير،249/2 | اسم ظاهر |
| ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا﴾ الأنعام: ١١٩ | ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو،262/2 | اسم ظاهر |
| ﴿مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ الأنعام: ١١٩ | ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب وحمزة والكسائي وشعبة،262/2 | اسم ظاهر |

[1] المشهور عند البصريين أنَّه متى وُجد المفعول به لم يقم غيره، إلا أنَّ صاحب اللباب حكى الخلاف في ذلك عن البصريين وأنَّ بعضهم أجاز ذلك. (اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ج2ص71).

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ ﴾ التوبة: ٦٦ | جميع القراء إلا عاصم، 280/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ ﴾ التوبة: ١٠٩ في الموضعين. | نافع وابن عامر، 281/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ التوبة: ١١٠ | نافع وأبو عمرو وخلف والكسائي وابن كثير وشعبة، 281/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ﴾ يونس: ١١ | القراء إلا ابن عامر ويعقوب، 282/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ ﴾ يوسف: ١١٠ | ابن عامر ويعقوب وعاصم، 296/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ ﴾ النحل: ٣٧ | كل القراء إلا الكوفيين، 304/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ ﴾ الكهف: ٤٧ | ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو، 311/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ﴾ طه: ١١٤ | كل القراء إلا يعقوب، 322/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ ﴾ الأنبياء: ١٠٤ | أبو جعفر المدني وحده، 324/2، 325 | اسم ظاهر |
| ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ﴾ الفرقان: ٢٥ | كل القراء إلا ابن كثير، 334/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ يُضَـٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ﴾ الأحزاب: ٣٠ | القراء إلا ابن كثير وابن عامر، 348/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ ﴾ سبأ: ١٤ | رويس وحده، 350/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ وَهَلْ نُجَـٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ سبأ: ١٧ | الحرميون وابن عامر والبصري وشعبة، 350/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ نَجْزِى كُلَّ ﴾ فاطر: ٣٦ | أبو عمر البصري وحده، 352/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ ﴾ الزمر: ٤٢ | حمزة والكسائي وخلف، 363/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ فصلت: ١٩ | كل القراء إلا نافع ويعقوب، 366/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَـٰكِنُهُمْ ﴾ الأحقاف: ٢٥ | يعقوب وحمزة وعاصم وخلف، 373/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ الرحمن: ٢٢ | المدنيان والبصريان، 380/2، 382 | اسم ظاهر |
| ﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَـٰقَكُمْ ﴾ الحديد: ٨ | أبو عمرو البصري، 384/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ﴾ المعارج: ١٠ | أبو جعفر والبزي بخلاف، 390/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴾ المطففين: ٢٤ | أبو جعفر ويعقوب، 399/2 | اسم ظاهر |

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةٗ ﴾ الغاشية: ١١ | نافع وابن كثير وأبو عمرو ورويس، 400/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٞ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ ﴾ الفجر: ٢٥ | يعقوب والكسائي، 400/2 | اسم ظاهر |
| ﴿ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ البقرة: ١١٩ | كل القراء إلا نافع ويعقوب، 221/2 | ضمير مستتر |
| ﴿ وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ ﴾ البقرة: ٢٦٩ | كل القراء إلا يعقوب، 235/2 | ضمير مستتر |
| ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّۚ ﴾ آل عمران: ١٦١ | كل القراء إلا ابن كثير وأبا عمرو وعاصم، 243/2 | ضمير مستتر |
| ﴿ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ ﴾ النساء: ١٢ | ابن كثير وابن عامر وحفص، 248/2 | ضمير مستتر |
| ﴿ ٱلَّذِي نَزَّلَ ﴾ ﴿ أَنزَلَ ﴾ النساء: ١٣٦ | ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو، 2 /252، 253 | ضمير مستتر |
| ﴿ مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ ﴾ الأنعام: ١٦ | الحرميون وأبو عمرو وابن عامر وحفص، 256/2 | ضمير مستتر |
| ﴿ فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡ ﴾ هود: ٢٨ | حمزة والكسائي وخلف وحفص، 288/2 | ضمير مستتر |
| ﴿ وَإِنَّ لَكَ مَوۡعِدٗا لَّن تُخۡلَفَهُۥۖ ﴾ طه: ٩٧ | القراء إلا ابن كثير والبصريين، 322/2 | ضمير مستتر |
| ﴿ نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ الأنبياء: ٨٨ | ابن عامر وشعبة، 324/2 | ضمير مستتر |
| ﴿ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ ﴾ الفرقان: ١٨ | أبو جعفر المدني وحده، 333/2 | ضمير مستتر |
| ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ ﴾ الشورى: ٣ | ابن كثير وحده، 367/2 | ضمير مستتر |
| ﴿ تَصۡلَىٰ نَارًا حَامِيَةَۢ ﴾ الغاشية: ٤ | البصريان وشعبة، 400/2 | ضمير مستتر |
| ﴿ لِيَحۡكُمَ ﴾ البقرة: ٢١٣، آل عمران: ٢٣، النور: ٤٨،٥١ | أبو جعفر المدني وحده، 227/2 | ظرف متصرف |
| ﴿ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَفۡصِلُ بَيۡنَكُمۡۚ ﴾ الممتحنة: ٣ | كل القراء إلا عاصم ويعقوب، 387/2 | ظرف متصرف |
| ﴿ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ البقرة: ٢٨ | القراء إلا يعقوب غير ما استثني، 210/2 | ضمير متصل |

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ البقرة: ٢٢٩ | أبو جعفر ويعقوب وحمزة، 227/2 | ضمير متصل |
| ﴿ وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ ﴾ آل عمران: ١٩٥ ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾التوبة: ١١١ | الكوفيون إلا عاصم قدموا المجهول، 246/2 | ضمير متصل |
| ﴿ فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ ﴾ النساء: ٢٥ | القراء إلا الكوفيين غير حفص، 249/2 | ضمير متصل |
| ﴿ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ النساء: ١٢٤، مريم:٦٠، غافر: ٤٠ | ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وشعبة، 252/2 | ضمير متصل |
| ﴿ تُخْرَجُونَ ﴾ الأعراف:٢٥، الروم:١٩، الزخرف:١١، الجاثية: ٣٥ | كل القراء إلا الكوفيين غير عاصم، 268/267/2 | ضمير متصل |
| ﴿ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ محمد: ٤ | البصريان وحفص، 374/2 | ضمير متصل |
| ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ محمد: ٢٢ | رويس وحده، 374/2 | ضمير متصل |
| ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ﴾ لنساء: ١٤٠ | كل القراء إلا عاصم ويعقوب، 253/2 | مصدر مؤوَّل |
| ﴿ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ ﴾ الجن: ٢٨ | رويس، 392/2 | مصدر مؤوَّل |
| ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ﴾ المائدة: ١٠٧ | كل القراء إلا حفصا، 256/2 | جار ومجرور |
| ﴿ نُّوحِىٓ إِلَيْهِم ﴾ يوسف: ١٠٩ النحل: ٤٣ الأنبياء: ٧ | كل القراء إلا حفصا، 296/2 | جار ومجرور |
| ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا ﴾ الإسراء: ١٣ | أبو جعفر وابن عامر، 306/2 | جار ومجرور |

| | | |
|---|---|---|
| ﴿ فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ الأنبياء: ٨٧ | يعقوب وحده، 324/2 | جار ومجرور |
| ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ ﴾ الحج: ٣٩ | المدنيان والبصريان وعاصم وإدريس، 326/2 | جار ومجرور |
| ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا ﴾ النور: ٣٦ | ابن عامر وشعبة، 332/2 | جار ومجرور |
| ﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ ﴾ القصص: ٨٢ | كل القراء إلا يعقوب وحفصا، 342/2 | جار ومجرور |
| ﴿ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ سبأ: ٢٣ | أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف، 351/2 | جار ومجرور |
| ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ سبأ: ٢٣ | القراء إلا ابن عامر ويعقوب، 351/2 | جار ومجرور |
| ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ الجاثية: ١٤ | أبو جعفر المدني وحده، 372/2 | جار ومجرور |
| ﴿ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَنَتَجَاوَزُ ﴾ الأحقاف: ١٦ | القراء إلا الكوفيين غير شعبة، 373/2 | جار ومجرور |
| ﴿ ٱلشَّيْطَـٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴾ محمد: ٢٥ | البصريان، 374/2 | جار ومجرور |

**الخاتمة:**

قامت هذه الدراسة على توظيف القراءات المتواترة التي قُرِئَتْ بصيغة الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله، وبصيغة الفعل نفسه ببنائه للفاعل في قراءة أخرى، على أساس نظرية النحو القرآني؛ المعتمدة على الشاهد القرآني تمثيلا واستشهادا؛ فتوصلت إلى أنَّ قيام المفعول به مقام الفاعل هو الكثير المستفيض في شواهد القرآن الكريم، ولا يمنع أن يكون نائب الفاعل هو الجار والمجرور، أو الظرف، أو المصدر؛ ولا يُشترط فيها التصرف والاختصاص خلافا للنحو المألوف.

ولا يخرج تقارض نائب الفاعل في القراءات المتواترة على أن يكون: اسما ظاهرا، أو ضميرا متصلا، أو ضميرا مستترا، أو مصدرا ظاهرا، أو مصدرا مقدرا، أو جارا ومجرورا، أو ظرفا، كما كان للعرب ثلاث طرق في صيغ بناء الفعل الأجوف لما لم يسمَّ فاعله، أسعفتنا القراءات بوجهين منها، والوجه الثالث ورد في كلام العرب شعرا، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدل على عدم استقلالية نظرية النحو القرآني عن النحو المألوف، كما أكدت لنا هذه الدراسة توافق النحو القرآني مع النحو المألوف في الغالب الأعم من قضاياه، وتمثل ذلك في أنَّه يثبت لنائب الفاعل جميع أحكام الفاعل من تذكير وتأنيث وإفراد وجمع وتقديم وتأخير، وإذا كان الفعل متعديا لأكثر من مفعول، ثم بُني للمفعول ناب المفعول الأول مناب الفاعل، وبقي المفعول الثاني والثالث إن وُجد على الأصل منصوبا، ولنا أن نقيم أحدهما مقام الفاعل إذا أُمن اللبس.

ولعلَّ الجديد في هذا المقال تقاطعه مع بحوث النحو القرآني في الهدف واختلافه معها في:

أولا: المعارضة بين النحو القرآني والنحو العربي المألوف، وأنَّه لا يُسلم لأصحاب نظرية النحو القرآني أنَّها غير مفعلة عند المتقدمين، فمعينها وميدانها الخصب كتب إعراب القرآن ومعانيه _ كما مرَّ معنا في الدراسة_، وبناء على هذا لا يُمكن أن تستقل نظرية النحو القرآني عن النحو المألوف، وذاك أنَّه لا يُتصور فصلها عن النحو المألوف، فبحثنا بيَّن مدى موافقتها ومخالفتها له، وهذا لا شك بعيد عن الاستقلال التام.

ثانيا: إبراز العلاقة بين القراءات ونظرية النحو القرآني، فالقراءات القرآنية كشواهد وأمثلة خدمت نظرية النحو القرآني أكثر مما خدمتها الشواهد القرآنية التي قُرئت بوجه واحد؛ لأنَّ هذا الأخير يحتاج إلى تجميع الآيات، أمَّا القراءات فتدل كل قراءة على قاعدة نحوية فأكثر، وفي الجهة المقابلة لا نجد أفضل من نظرية النحو القرآني في الدفاع والانتصار للقراءات القرآنية.

## كشاف المصادر والمراجع.

1. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ت: خالد العلي، ط2، 1429هـ/2008م، دار المعرفة، لبنان.

2. الألفية في النحو، ابن مالك، مطبوع بأعلى شرح ابن عقيل، 1424هـ/2003م، دط، دت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

3. البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ت: د: طه عبد الحميد طه، د ط، 1400هـ/1980م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

4. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ت: على محمد بجاوي، دط، 1396هـ/1976م، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

5. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض، ط1، 1413هـ/1993م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

6. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله القرطبي، ت: د: عبد الله التركي مع محمد رضوان عرقسوسي، ط1، 1427هـ/2006م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

7. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، ط1، 1417هـ/1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

8. حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمان بن زنجلة، ت: سعيد الأفغاني، ط5، 1418هـ/ 1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.

9. الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد، أبو علي الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط1، 1404هـ/1984م، دار المأمون للتراث، دمشق.

10. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ت: د: أحمد محمد الخراط، دط، دت، دار القلم، دمشق.

11. ديوان جرير، دط، 1406هـ/1986م، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

12. شرح ابن عقيل على الألفية، 1424هـ/2003م، دط، دت، دار الفكر، بيروت، لبنان.

13. شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان، الأشموني، ت: طه عبد الرؤف سعد، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر.

14. شرح التسهيل، ابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط1، 1414هـ/1990م، هجر للطباعة، مصر.

15. شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد الأزهري، ط1، 1421هـ/2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

16. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: د: إميل بديع يعقوب، ط1، 1422هـ /2001 م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

17. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ت: محمد محي الدين، ط10، 1383هـ.

18. عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ت: عدنان الدوري، 1397هـ/1977م، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف بالعراق.

19. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1417هـ/1997م، دار الفكر العربي، القاهرة.

20. الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، ت: د: عمر حمدان الكبيسي، رسالة دكتوراه، 1408هـ، جامعة أم القرى.

21. الكتاب، أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ/1988م. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

22. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: د: محي الدين رمضان، ط5، 1418هـ/1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

23. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ت: د: عبد الإله النبهان، ط1، 1416هـ/ 1995م، دار الفكر، دمشق.

24. لسان العرب، ابن منظور، ط3، 1414هـ، دار صادر، بيروت.

25. مجموع أشعار العرب ديوان رؤبة، اعتنى به وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.

26. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: على النجدي ناصف ود: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، د ت، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

27. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد بن عطية الأندلسي، ت: الرحالة الفاروق وآخرون، ط2، 1428هـ/2007م، دار الخير، بيروت، لبنان.

28. مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، عبد العزيز بن علي الحربي، ط1، دت، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

29. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ت: د: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، 1408هـ/1988م، عالم الكتب، بيروت.

30. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد على النجار وآخرون، دط، دت، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

31. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ت: د: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، 1985م، دار الفكر، دمشق.

32. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمان أبو زيد ولي الدين ابن خلدون، ت: خليل شحادة، د ط،1428هـ/2007م، دار الفكر بيروت، لبنان.

33. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ت: زكريا عميرات، ط1، 1420هـ/1999م، دار الكتب العلمية، لبنان.

34. النحو القرآني في ضوء منهج جديد، د: وفاء فياض عباس، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، العدد 222، 1438هـ/2017م.

35. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ت: على محمد الضباع، دط، دت، دار الفكر، لبنان.

36. نظرية النحو القرآني، نشأتها تطورها ومقوماتها الأساسية، أحمد مكي الأنصاري، ط1، 1405هـ/1985، مطبعة دار القبلة الإسلامية.

37. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر.